

# دليل المعايير الوطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي

## جمهورية العراق

٢٠٢٠

دليل لتطبيق ومراقبة المعايير الوطنية  
لتعميم منظور النوع الاجتماعي





دليل المعايير الوطنية لتصميم منظور النوع الاجتماعي  
جمهورية العراق  
نيسان ٢٠٢٠

الاراء والمعلومات المعرب عنها هنا هي للمؤلف والكاتب وقد لاتعكس بالضرورة اراء هيئة الامم المتحدة للمرأة

دليل المعايير الوطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي

٢٠٢٠

تنفيذ وإشراف ومراجعة :- مؤسسة أم اليتيم للتنمية

الموقع الإلكتروني:- [www.umelyateem.org](http://www.umelyateem.org)

البريد الإلكتروني:- [info@umelyateem.org](mailto:info@umelyateem.org)

موبايل :- ٠٧٨٠٠٠٤٣٨٢٩



مؤسسة أم اليتيم للتنمية  
Umelyateem for Development Foundation

الناشر  
مؤسسة أم اليتيم  
للتنمية

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤.....	شكر و عرفان.....
٥.....	المقدمة.....
٦.....	مفاهيم ومصطلحات.....
٩.....	المنطلقات.....
١١.....	الملخص التنفيذي.....
١٢.....	أين نحن – الخط الأساس.....
١٦.....	التجارب الدولية.....
١٧.....	المعايير الوطنية.....
٢٠.....	مراقبة تطبيق المعايير.....
٢٢.....	الملاحق.....

لقد تضافرت الجهود وتنادى المهتمين للتعاون وتقديم التسهيلات والمشاركات القيمة ليكون هذا الدليل بهيئته الحالية بين ايديكم وهو ثمرة جهود كبيرة لوضع المعايير الوطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي ونشرها لأول مرة .

يسرني بهذه المناسبة ان أتقدم بالشكر الجزيل الى صندوق المرأة للسلم والعمل الانساني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - مكتب العراق لتوفير الفرصة والدعم والمتابعة الشكر والتقدير الى دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء خاصة المدير العام الدكتورة ابتسام عزيز على دعمها ومشاركتها الفاعلة في اجتماعات مجموعة التركيز

اتقدم بوافر الشكر والأمتنان الى السيدات خبيرات النوع الاجتماعي في المؤسسات الوطنية او من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية اللواتي ساهمن من خلال اجتماعات مجموعة التركيز بتوفير البيانات والمعلومات ومشاركتهن الخبرات وتجارب تعميم منظور النوع الاجتماعي

لايفوتني ان اشكر السيدات الناشطات النسويات والباحثات والأستاذات الجامعيات اللواتي تم استشارتهن والشكر الى كل الأشخاص الذين تم استضافتهم في اجتماعات مجموعة التركيز للأستفادة من خبراتهم في مجال أختصاصهم الشكر الخاص الى الدكتورة سندس عباس المختصة في النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الأنمائي لمساعدتها المستمرة لأجل انجاز هذا العمل

د.عامرة البلداوي  
رئيسة مؤسسة أم اليتيم للتنمية

## المقدمة :

قامت مؤسسة ام اليتيم للتنمية بأعداد هذا الدليل وهو جزء من أنشطة مشروع ( بيئة وطنية تمكينية للمرأة :الأمن والسلام) الذي تنفذه المؤسسة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN-Women وبتمويل من صندوق المرأة للسلم والعمل الانساني WPHF .

يهدف هذا الدليل بالمقام الأول الى تطوير معايير وطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي قابلة للتطبيق في مؤسسات الدولة وملائمة للبيئة الاجتماعية والثقافية العراقية . كما يهدف الدليل الى تقديم نماذج تطبيقية لغرض الاستخدام في البرامج والسياسات والتقارير الوطنية والأستراتيجيات من قبل مؤسسات الدولة وموظفيها ذوي العلاقة

تأتي أهمية هذا الدليل كونه يطرح للمرة الأولى قضية تعميم منظور النوع الاجتماعي على طائفة التطبيق العملي وأتاحة أمثلة تطبيقية للمعايير والمؤشرات الخاصة بتحليل النوع الاجتماعي , فضلا عن توفير أدوات وأمثلة لمراقبة تطبيق معايير تعميم منظور النوع الاجتماعي من قبل الجهات المعنية او منظمات المجتمع المدني , كما أشر الدليل الخط الأساس الوطني لتعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات والأستراتيجيات والهيكلية التنظيمية المؤسسية للنوع الاجتماعي . يمكن اعتماد هذا الدليل مصدرا وطنيا لتعميم منظور النوع الاجتماعي حيث يرفد المهتمين والباحثين بالبيانات والأمثلة والمؤشرات والمصطلحات ومصادر التجارب الدولية ذات العلاقة بأدماج منظور النوع الاجتماعي في قطاعات مختلفة , حيث تفتقر المكتبة العراقية لهذا الموضوع , كما يفتح الباب امام المنظمات النسوية للبحث والرصد والتحري عن فجوات النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة

برغم السعي واستمرار المطالبات والمتابعة من النساء المهتمات بقضايا المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والفرص حسب الفقرات التي نص عليها الدستور العراقي , الا ان مشاركة النساء تراجعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة خاصة في مجال وصولها الى المناصب العليا ومصادر صنع القرار في السلطات الثلاث ومؤسسات الدولة الأخرى مما يتطلب توفر سياسة خاصة في كل مؤسسة حكومية تراعي منظور النوع الاجتماعي مشيرة الى واقع توزيع المناصب وفرص التمكين والتأهيل والمشاركات والأنجازات وغيرها ما بين الرجال والنساء . ان الفرص المتاحة لتمكين المرأة اقتصاديا ليست بالمستوى الذي يمكنها من العيش الكريم في ظل عدم توفر برامج تشغيل تستوعب الحاجة المتزايدة من النساء للعمل بسبب فقدان المعيل وارتفاع اعداد العاطلات من الشابات الحاصلات على شهادات جامعية وبالرغم من تخصيص الفصل العاشر من قانون العمل رقم ( ٣٧ ) لسنة ٢٠١٥ لموضوع ( حماية المرأة العاملة) الا انه تبقى هناك حالات ذات خصوصية في كل مؤسسة حكومية تستدعي المراعاة والتدخل . تتزامن تلك العوامل مع تعرض النساء والرجال الى هجمة شرسة من الأعتداءات التي قامت بها عصابات داعش الأرهابية في عدد من محافظات العراق استمرت للفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ حيث أعلن النصر على داعش في ١٠ تموز ٢٠١٧ , نزحت خلال تلك الفترة المظلمة عشرات الألاف من العوائل داخليا كان أثر النزوح أكثر شدة على النساء لخصوصية أحتياجاتهن . وفي الوقت الذي تعرض الرجال للخطف والقتل والأسر والتعذيب فقد تعرضت النساء للخطف والقتل والأسر والبيع في اسواق النخاسة وأكثر ما عانت منه النساء بما لم يسبق له مثيل هو حالات الأغتصاب الجماعي والزواج قسرا مما لفت أنظار العالم الى المخاطر التي أختصت بها النساء وهي من أسوأ حالات العنف على اساس النوع الاجتماعي .

وبناء على ماتقدم فأن الحاجة ماسة لأدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة مجالات الحياة للتعرف على الفجوات بين النساء والرجال وبحث أسبابها وأيجاد الحلول المناسبة لها

## المفاهيم والمصطلحات ذات علاقة بتعميم منظور النوع الاجتماعي



مصطلح استعمل للتعبير عن الأدوار والعلاقات، سمات الشخصية، الاتجاهات، السلوكيات، القيم، والقوة والنفوذ النسبيين، التي تتحدد اجتماعيًا وتنسب إلى النساء والرجال والتي تتغير مع الزمن وتتأثر بعوامل كثيرة وتختلف باختلاف العرق واللون والطبقة الاجتماعية والدين والثقافة والعمر والحالة الاجتماعية (#) (#) يشمل بهذا التعريف لأغراض هذا الدليل فقط (الرجال والنساء، الفتيات والفتيان، كبار السن وذوي الإعاقة من كلا الجنسين).



مراعاة الاختلافات القائمة على اساس النوع الاجتماعي في أي ظاهرة اجتماعية او سياسية او عملية وفي البرامج والسياسات والقوانين.



تعميم منظور النوع الاجتماعي هو نهج لوضع السياسات يأخذ في الاعتبار اهتمامات المرأة والرجل والفتيات والفتيان وشؤونهم. تم تقديم مفهوم تعميم منظور النوع الاجتماعي لأول مرة في مؤتمر نيروبي العالمي لعام ١٩٨٥ حول المرأة كاستراتيجية في السياسة الدولية للمساواة بين الجنسين من خلال منهاج عمل بيجين، الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ في بكين، واعتمد لاحقًا كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين على جميع المستويات.



المقاييس او الأدوات او الصفات الخاصة بالنوع الاجتماعي والمستخدمه في المجالات او الحالات المعينه.



البيانات الكمية او النوعية التي تشير الى التغيير الدال على النوع الاجتماعي او المرتبط بنوع الجنس في مجتمع ما وفي زمان معين والتقدم المحرز نحو تحقيق اهداف المساواة بين الجنسين.





المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بما يضمن الوصول الى الموارد والتحكم بها بين النساء والرجال والفتيات والفتيان



تعبّر عن الفروق بين النساء والرجال ، خاصة كما تنعكس في المواقف الاجتماعية أو السياسية أو الفكرية أو الثقافية أو الاقتصادية والفجوات على انواع :  
-فجوات نوعية: هي تلك التي تتمثل بالقوانين واللوائح التمييزية التي تركز للفرقة بين الرجال والنساء في كافة المجالات.  
-فجوات كمية: هي تلك التي تظهر في الأحصائيات والأرقام حول الفرق بين الذكور والإناث في مختلف المجالات  
- فجوات غير مرئية : تتمثل في المعتقدات والتصورات والتحيزات التي تحدد الموقف من المرأة.  
وتؤدي الفجوة النوعية إلى فجوة كمية.



يقصد بها المشاركة العادلة للمرأة والرجل في جميع مجالات العمل او المشاريع والبرامج ويستفاد منه في الموارد البشرية.



يقصد بها حماية وتعزيز كرامة المرأة والرجل من خلال المساواة وتوازن القوى بين المرأة والرجل والأقرار باختلاف القضايا والأحتياجات بينهما, والقضاء على النظم المؤسسية والثقافية والعرفية التي تدعم التمييز وتعطي امتيازات للرجل على حساب المرأة



أي فعل مؤذ أو عمل من أعمال العنف البدني أو النفسي أو الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي والذي يتم ممارسته أو التهديد بممارسته (مثل العنف، أو التهديد، أو القسر، أو الاستغلال، أو الخداع، أو التلاعب بالمفاهيم الثقافية، أو استخدام الأسلحة، أو استغلال الظروف الاقتصادية) يرتكب ضد ارادة الشخص بناء على الفروق بين الذكور والأنثى والتي يعزى وجودها لأسباب اجتماعية.



أو الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي هي موازنة حكومية تراعي الاختلاف في الأدوار ومبنية على دراسة وتحليل لاحتياجات النساء والرجال في كل مرحلة من مراحل اعداد الموازنة بما في ذلك مراحل التخطيط لإعداد الموازنة والتنفيذ والمتابعة والتقييم.



هي تلك الأرقام الإحصائية التي تكشف عن العلاقات بين النساء والرجال، والتي يمكن ان تشير الى الحاجة الى تدخل من خلال سياسة معينة دون ان تكشف عن طبيعة ذلك التدخل , كما تقدم معلومات واقعية حول مكانة النساء في المجتمع , وتبدل هذه المكانة عبر الزمن (المصدر: تقويم أحصاءات النوع الاجتماعي في العراق-الأسكوا- ٢٠٠٩).

## منطلقات تعميم منظور النوع الاجتماعي في العراق



ينطلق هذا الدليل من بنود الدستور العراقي الدائم والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق العراق عليها التي تلزم الدول الأطراف باحترام منظور النوع الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار مراعاته في مؤسسات تلك الدول كمنهجية عمل وادارة برامج وهيكلية وظيفية وهي :-

**١- الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين:** اعتمد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٨ وهو يتألف من ٣٠ مادة وقد نص في المادة (٢) على أن (لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر) ويؤكد في نفس المادة على عدم التفرقة بين الرجال والنساء. أما العهدين الدوليين وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢)، اللذين تم المصادقة عليهما في ١٦ كانون الأول عام ١٩٦٦ فهما يؤكدان على ما جاء في الاعلان العالمي بشأن نبد التمييز والتفرقة بين النساء والرجال، وتنص المادة (٣) من العهد (١) على (تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد) كما يؤكد على حماية الأسرة وتوفير حماية خاصة للأمهات (المادة ١٠). في حين تنص (المادة ٣) من العهد (٢) الزام الدول بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

**٢- اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):** اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مرور عام واحد فقط في ٣ سبتمبر ١٩٨١. أنضم العراق الى الاتفاقية و تم التصديق عليها في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٩٨٦.

وقد عرفت الاتفاقية مصطلح «التمييز ضد المرأة» على أنه (( أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من اثره أو اغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على اساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الانسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية او في اي ميدان اخر، أو ابطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق او تمتعها بها او ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية )) ألزمت اتفاقية سيذاو كافة الدول المصادقة على الاتفاقية باتخاذ التدابير لضمان تطور المرأة وتقديمها (المادة- ٣٩)، كما أكدت المادة (٤-١) على (ان الدول التي تتخذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بالمساواة بين المرأة والرجل لاتعد تلك التدابير تمييزا ضدها أو بمعنى اخر لايعتبر تمييزا سلبيا، كما اكدت المادة )

**٣- منهاج عمل بيجين:** ان مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ م لأصدار اعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي بين في المادة (١٥) على ((أن المساواة في الحقوق، والفرص، والوصول إلى الموارد، وتقاسم الرجل والمرأة المسؤوليات عن الأسرة بالتساوي، والشراكة المنسجمة بينهما أمور حاسمة لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما وكذلك لتدعيم الديمقراطية))، في حين أكد منهاج عمل بيجين في مجمل فقراته على المساواة في كافة مناحي الحياة وأدماج رؤية جندرية لتطوير السياسات وأثناء تنفيذ المشاريع، مع توجيه الدعوة الى الحكومات والمجتمع الدولي الى اتخاذ إجراءات استراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة لردم فجوة عدم المساواة

٤-قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة ذات العلاقة : أتخذ مجلس الأمن هذا القرار المتعلق بالمرأة :الأمن والسلام في عام ٢٠٠٠ , وقد شدد القرار على أهمية مساهمة المرأة المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما , وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وحلها.وقد حددت مواد القرار أدوات تمكين المرأة للوصول الى ذلك من خلال الزام الدول وحثها على مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام (المادة - ٥ ) , وقد صدر القرار ١٨٢٠ في(٢٠٠٨), والقرار ١٨٨٨ في (٢٠٠٩) , والقرار ١٨٨٩ في (٢٠٠٩), والقرار ٢١٢٢ في (٢٠١٣) كلها تؤكد على مضامين القرار ١٣٢٥ والتزام الدول في مجال حماية المرأة والطفل من العنف الجنسي اثناء النزاع ومابعده وتعزيز مشاركة المرأة في احلال السلام

٥- البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له (٢٠١٥) : وهو يعبر عن التعاون بين العراق والأمم المتحدة في المجالات ذات الأولوية الآتية :-  
أ-دعم أصلاح التشريعات والسياسات والخدمات لتعزيز الحماية من جرائم العنف الجنسي  
ب-ضمان المساواة عن العنف الجنسي من خلال تعزيز قدرات السلطات الوطنية والأقليمية  
ج-ضمان توفير الخدمات ودعم سبل المعيشة وتعويض الضحايا  
د-اشراك الزعماء القبليين والدينيين والمجتمع المدني وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة  
هـ-تعزيز دور المرأة في جهود مكافحة الإرهاب  
و-التوعية وتعميق المعارف المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

٦- أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل ٢٠٣٠ :- ينص الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة ((تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)) وغاياته :  
أ-القضاء على جميع العنف ضد النساء بما في ذلك الاتجار بالبشر الجنسي و ير ذلك من انواع الاستغلال  
ب-القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان  
ج-القضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الاطفال والزواج المبكر والقسري وختان الاناث  
د- الاعتراف باعمال الرعاية مدفوعة الاجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية  
وقد أكدت خطة عمل ٢٠٣٠ على ضرورة تعميم مضامين الهدف الخامس في اهداف التنمية المستدامة الأخرى وان لاينفصل عنها

٧- دستور العراق الدائم ٢٠٠٥ :- تمظهر تعميم النوع الاجتماعي في الدستور العراقي في :-  
لغة الدستور : لم يبرز ماينافي اللغة المراعية للنوع الاجتماعي في مواد الدستور , حيث أستخدمت مختلف الأساليب في مخاطبة او توجيه المواطنين في أكثر من مادة في أكثر من فصل من فصول الدستور على سبيل المثال وردت عبارات (للمواطنين رجالا ونساء, العراقيون , العراقي , لكل فرد , الأفراد ) , وبالرغم من ان التعميم يقتضي ان تؤكد لغة الدستور ذلك لتكون (للمواطنين رجالا ونساء , العراقيون نساء ورجالا , العراقي والعراقية , لكل فرد رجلا أو امرأة , الأفراد رجالا ونساء )  
-الحقوق : الحق في الجنسية للطفل الذي ولد من اب عراقي او أم عراقية , كفالة حماية الأمومة والطفولة والشيوخوخة , كفالة الضمان الصحي والاجتماعي للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة , منع العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع, الحق في العمل لكل العراقيين وغيرها من الحقوق كالتعليم والثقافة والتملك التي شملت كل افراد المجتمع  
-الحريات: أكد على صيانة كرامة الإنسان وتحريم مايحط من الكرامة خاصة كرامة النساء مثل أنواع التعذيب النفسي والجسدي , تحريم العمل القسري والاتجار بالنساء والأطفال , وكفل للعراقيين حرية التعبير والعبادة والالتزام بأحوالهم الشخصية  
-الفرص والتمييز الإيجابي للمرأة : نص الدستور على حق الرجال والنساء المشاركة في الشؤون العامة , وفي التصويت والترشيح للانتخابات , تخصيص نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب في قانون الانتخابات.



## الملخص التنفيذي :

شكلت مجموعة التركيز من (١٠) نساء متخصصات في النوع الاجتماعي من ممثلات الوكالات الدولية والأمم المتحدة ونساء يمثلن وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والباحثات في بعض مراكز الأبحاث الحكومية , وللأطلاع على أسماء عضوات مجموعة التركيز وتفاصيل أخرى مراجعة (الملحق-١)

عقدت مجموعة التركيز (١٠) اجتماعات رسمية تديرها مديرة مؤسسة ام اليتيم للتنمية , وللفترة ( شباط ٢٠١٩ - كانون الثاني ٢٠٢٠) لأجل المناقشة للوصول الى الهدف وهو (وضع معايير وطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي) تخللت تلك الاجتماعات لقاءات جانبية وبحث وجمع بيانات من اجل تحقيق الهدف

### تفاصيل اجتماعات مجموعة التركيز

التسلسل	موضوع الاجتماع	عدد الاجتماعات
١-	أهداف مجموعة التركيز- مبررات تعميم منظور النوع الاجتماعي- اين نحن من المعايير الدنيا الدولية لتعميم منظور النوع الاجتماعي	١
٢-	التجارب الدولية في تعميم منظور النوع الاجتماعي	٢
٣-	النهج العراقي في تنمية السياسات العامة	١
٤-	واقع تعميم منظور النوع الاجتماعي في العراق	٤
٥-	المعايير الوطنية المقترحة لتعميم منظور النوع الاجتماعي	١
٦-	النموذج التجريبي لتعميم منظور النوع الاجتماعي	١
٧-	عرض مسودة دليل المعايير الوطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي	١

وقد استضافت اجتماعات مجموعة التركيز عددا من الخبراء والمختصين لتقديم تجارب واوراق في مجال اختصاصهم ذات علاقة بمواضيع الاجتماعات وقد استخدمت كل هذه العروض كأوراق خلفية في تحرير هذا الدليل . وللأطلاع على مواضيع الأوراق الخلفية ومن قام بتقديمها من اعضاء مجموعة التركيز او من الخبراء الذين تم استضافتهم مراجعة (ملحق - ٢)

## مخرجات اجتماعات مجموعة التركيز

- إذا كان هدف اجتماعات مجموعة التركيز هو وضع معايير وطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي , فإن من أهم مخرجات تلك الاجتماعات هو
- تحديد أربعة معايير
  - تطبيق تلك المعايير على نموذج تجريبي في قطاع التربية
  - وبعد جمع البيانات بجهود عضوات مجموعة التركيز لتحديد خط الأساس في تعميم منظور النوع الاجتماعي في العراق أحد المخرجات المهمة لتلك الاجتماعات



## أين نحن من تعميم منظور النوع الاجتماعي – خط الأساس

لقد تم تحديد ما أنجزته الدولة بمؤسساتها فيما يخص مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مجالات محددة هي :  
التشريعات , الخطط والأستراتيجيات , الهيكلية المؤسسية , مراكز الدراسات والأبحاث

أ- منظور النوع الاجتماعي في التشريعات: نستعرض عددا من القوانين الاجتماعية والاقتصادية وقوانين المشاركة السياسية وغيرها كأتملة , فضلا عن استعراض فقرات الدستور لتوضيح مستوى مراعاة التشريعات العراقية لمنظور النوع الاجتماعي

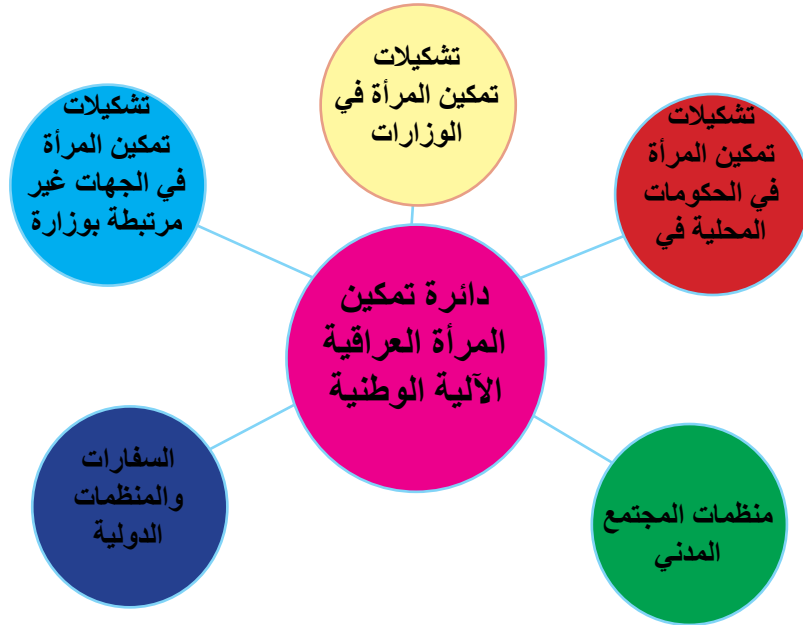
النفاذية / حالة التطبيق	مراعاة النوع الاجتماعي حسب المادة	سنة التشريع	أسم التشريع
نافذ / غير مطبق	(المادة ٤١-الأحوال الشخصية)-مادة خلافية	٢٠٠٥	الدستور العراقي الدائم
نافذ/مطبق جزئيا	(المادة ١٤ –المساواة بغض النظر عن الجنس ),(١٨/ثانيا –الجنسية للمولود من أم عراقية), (المادة ٣٠/أولا-الضمان الاجتماعي للمرأة), (المادة ٣٧/ثالثا-تحريم الأتجار بالنساء), (المادة ٤٩/رابعا-كوتا النساء)	٢٠٠٥	الدستور العراقي الدائم
نافذ/مطبق	المادة ٣/أ- يعتبر عراقيا من ولد لأب عراقي أو لام عراقية . المادة ٤ : عراقية من ولد في الخارج من اب مجهول وأم عراقية المادة ٧: قبول تجنس غير العراقي المتزوج من عراقية المادة ١١: للمرأة غير العراقية المتزوجة من عراقي أن تكتسب الجنسية العراقية بشروط المادة ١٢: لاتفقد المرأة العراقية جنسيتها اذا تزوجت بغير العراقي واكتسبت جنسيته	٢٠٠٦	قانون الجنسية العراقي –رقم ٢٦
نافذ / مطبق	المادة ٣٧٧: المساواة بين الزوجين في عقوبة الزنا المادة ٣٨٠ : معاقبة الزوج الذي حرض زوجته على الزنا المواد ٣٩٣-٣٩٧ : أحكام جرائم العنف الجنسي على الأناث والذكور حسب العمر والقرابة المواد ٤٢١-٤٢٧ : أحكام جرائم الخطف للأناث والذكور	١٩٦٩	قانون العقوبات –رقم ١١١
نافذ / مطبق	كافة مواد القانون معنية بقضايا افراد الأسرة :الزوج والزوجة والأبناء , ويعد القانون من القوانين غير التمييزية ضد المرأة	١٩٥٩	قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته –رقم ١٨٨
نافذ / مطبق	الفصل العاشر-حماية المرأة العاملة – المواد ٨٤-٩٤ – مواد مراعية وتمكينية للمرأة العاملة	٢٠١٥	قانون العمل- رقم ٣٧
نافذ / مطبق	المادة (١١) مراعاة التمثيل النسوي في تأسيس الحزب	٢٠١٥	قانون الأحزاب العراقية- رقم ٣٦
نافذ / مطبق	المادة ١- (غير مراعية اذ لم تخصص ان الأطفال والنساء هم الشريحتين التي تتعرض للأتجار بالبشر) المادة ١١- (غير مراعية -لأكتفائها بمراعاة احتياجات الطفل ولم تذكر مراعاة احتياجات المرأة)	٢٠١٢	قانون مكافحة الأتجار بالبشر –رقم ٢٨
غير نافذة حاليا/ طبقت في حينها	المواد التي تؤكد على ضمان تحقيق كوتا النساء (٢٥٪)	٢٠١٨-٢٠٠٥	قوانين الأنتخابات
نافذ / مطبق	لا يوجد مواد مراعية	٢٠١٢	قانون دعم المشاريع المدرة للدخل –رقم ١٠



في الوقت الذي يتبين أن هناك بعض المواد المراعية للنوع الاجتماعي في القوانين المدرجة في الجدول اعلاه فإن هناك مواد اخرى تمييزية ضد المرأة في ذات القوانين ولهذا فإنه لا تتوفر رؤية واضحة لتعمم منظور النوع الاجتماعي في التشريعات ولم تتبع الخطوات الصحيحة في تعميم النوع الاجتماعي في كافة مراحل تشريع القوانين

### ب-منظور النوع الاجتماعي في الهيكلية المؤسسية

تمثل دائرة تمكين المرأة العراقية الآلية الوطنية للمرأة في العراق وهي الجهة التنفيذية لقضايا المرأة و ترتبط بها وحدات النوع الاجتماعي أو وحدات تمكين المرأة المشكلة في الوزارات والمحافظات



### ج- النوع الاجتماعي في الخطط والأستراتيجيات والبرنامج الحكومي :

يسعى الجهاز المركزي للأحصاء في وزارة التخطيط الى تعميم التعاريف والمفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي في آليات العمل والتقارير والخطط والأستراتيجيات الصادرة عن الوزارة , وتواجه عملية ادماج منظور النوع الاجتماعي في العراق جملة تحديات أهمها استبعاد ادماج منظور النوع الاجتماعي عن الأولويات في القرارات المتخذة ,ويأتي ذلك بسبب ضعف الأمام بقضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية الناجم عن ضعف الخبرات وعدم الأستفادة الكاملة من برامج بناء القدرات لوححدات النوع الاجتماعي المسؤولة عن مراقبة ادماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية بسبب التغير المستمر بالموظفين المسؤولين عن تلك الوحدات . ان تراجع تعميم منظور النوع الاجتماعي عن الأولويات كان سببا في أنخفاض التخصيصات المالية للبرامج المتعلقة بالنوع الاجتماعي وينجم عن ذلك عدم توفر البيانات المصنفة حسب الجنس والموازات المراعية للنوع الاجتماعي فضلا عن ضعف آليات المساءلة والمراقبة .

وسنبين ماهي أهم الخطوات المتخذة في مجال تعميم منظور النوع الاجتماعي في الخطط الأستراتيجية :-

- توفر البيانات المصنفة حسب الجنس في قطاع الصحة والتعليم وبرنامج الرعاية الاجتماعية
- تعميم منظور النوع الاجتماعي في الأستراتيجيات والمسوحات وتقاريرها مثل تقرير مسح النازحين ٢٠١٥ , تقرير مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق ٢٠١٦ , تقرير المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS ٢٠١٨ , أستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢ وغيرها
- تعميم منظور النوع الاجتماعي في الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٨-٢٠٢٢: تمثلت بتحديد أهداف تمكين المرأة علميا وأقتصاديا وصحيا , وادماج الهدف الخامس المعني بمساواة النوع الاجتماعي في كافة أهداف التنمية المستدامة

- تقرير رؤية العراق ٢٠٣٠ : تقدم رؤية العراق خمسة اولويات وطنية وهي: بناء الأنسان ,الحكم الرشيد , اقتصاد متنوع , مجتمع آمن ,بيئة مستدامة .لكل أولوية عدد من الأهداف أدمجت فيها احتياجات وقضايا النساء وترتكز على الحماية والتأهيل والتمكين.

أما فيما يخص البرنامج الحكومي للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ فإن المحاور الخمسة الأساسية للبرنامج قد افتقرت الى أدمج منظور النوع الاجتماعي بناء على مايلي :

أ- لم يتم الاستعانة او الاستناد الى اي وثيقة تخص اوضاع النساء

ب- غياب البيانات المصنفة على أساس النوع الاجتماعي وعدم تسليط الضوء على حجم الفجوة الجندرية ازاء اوضاع النساء وقضاياهن الذي يعد سببا اساسيا في محدودية التركيز وتوجيه الانتباه الى اهمية ردم الفجوة عبر البرامج والسياسات الحكومية بل وحتى في التوجهات بعيدة الامد

ج- لم تشر الوثيقة لا صراحة ولا ضمنا الى توازن النوع الاجتماعي في اللجان او فرق العمل المعنية ولم يكن واضحا مدى مشاركة النساء سواء ضمن الفرق الحكومية او ضمن المبادرة المجتمعية.

د- غاب تماما مرتكز المساواة عن الاطار الفكري والمفاهيمي اذ لم يرد اي اشارة لذلك سواء في المقدمة او في المضامين

د- النوع الاجتماعي في مراكز البحث العلمي التابعة للدولة العراقية: أن الغرض من تسليط الضوء على مراعاة النوع الاجتماعي في برامج مراكز البحوث والدراسات خاصة التابعة للدولة لكونها من اهم العناصر الموجهة للرأي العام , فضلا عن أستنارة أصحاب القرار بالأراء الصادرة عن تلك المراكز , وقد تم تعميم أستبيان على (٧) مراكز بحثية رسمية وهي :

بيت الحكمة , دائرة البحوث-مجلس النواب , مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية , مركز دراسات المرأة – جامعة بغداد , مركز دراسات النوع الاجتماعي –جامعة كربلاء , مركز دراسات النوع الاجتماعي – جامعة سوران , مركز دراسات النوع الاجتماعي –جامعة السليمانية

وقد أجابت (٤) مراكز على ماجاء في أستمارة الأستبيان ( ملحق-٣) الذي ركز على ثلاثة محاور هي : مدى توفير الأختصاص (الموظف المختص) ذو العلاقة بالنوع الاجتماعي , ومدى توفير الميزانية او التخصيص المالي لبرامج النوع الاجتماعي , ومدى توفر البرامج البحثية ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي في خطة المركز حيث تبين النتائج ان اغلب المراكز البحثية لم يتوفر لها تخصيص مالي لبرامج النوع الاجتماعي و ٥٠٪ منها لم توفر موظفا مختصا .

اسم المركز	توفر الموظف المختص	توفر هيكلية (شعبة أو قسم)	توفير التخصيص المالي	توفر برنامج بحوث النوع الاجتماعي
مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية	نعم	نعم	نعم	نعم
مركز دراسات المرأة جامعة بغداد	نعم	كلا	نعم	نعم
دائرة بحوث مجلس النواب	نعم	كلا	كلا	كلا
مركز دراسات جامعة كربلاء	نعم	كلا	نعم	كلا

هـ منظور النوع الاجتماعي في بناء السياسات في العراق :- يعد قسم السياسات العامة والخطط في الأمانة العامة لمجلس الوزراء هو الجهة المسؤولة عن وضع مسار بناء السياسات العامة في اي قطاع من قطاعات الدولة من خلال خطوات عملية مؤطرة بتوقيات زمنية , ويبين الشكل ادناه خطوات بناء السياسة والأطار الزمني والجهات المسؤولة , حيث لم تبين تفاصيلها :-

- مدى مراعاة توازن النوع الاجتماعي في تشكيل فريق السياسات العامة
- مدى مراعاة النوع الاجتماعي في مراحل تصميم وتنفيذ ومتابعة السياسة
- لم تتدرج ضمن خطوات بناء السياسة استطلاع رأي مجموعات (ومنها مجموعات نسوية) قد تتأثر سلبا او ايجابا بالسياسة



## الجدول الزمني لتنمية السياسة العامة

ت	مراحل تنمية السياسة	شهر ( )	شهر ( )	شهر ( )	شهر ( )	شهر ( )	شهر ( )	شهر ( )	شهر ( )	شهر ( )
		٣٠	٢٠	١٠	٣٠	٢٠	١٠	٣٠	٢٠	١٠
١	تشكيل فريق السياسات العامة									
٢	تقديم مبادرة السياسة									
٣	مراجعة معايير الجودة									
٤	تقديم ورقة خيارات السياسة									
٥	مراجعة معايير الجودة									
٦	مراجعة الجوانب الفنية									
٧	عرض السياسات على مجلس الوزراء									
٨	وضع خطة التنفيذ									
٩	الاقرار ومتابعة التنفيذ									

الازرق: الوزارة، الاحمر: الامانة العامة، البرتقالي: هيئة المستشارين او اللجان الوزارية الدائمة

نموذج وضع خطة زمنية لتنمية سياسة...

ت	مراحل تنمية السياسة	شهر (ك)	شهر (شباط)	شهر (اذار)	شهر (نيسان)	شهر (ايار)	شهر (حزيران)	شهر (تموز)	شهر (أب)	شهر (ايلول)	شهر (ت)
		٣٠	٢٠	١٠	٣٠	٢٠	١٠	٣٠	٢٠	١٠	٣٠
١	تشكيل فريق السياسات العامة										
٢	تقديم مبادرة السياسة										
٣	مراجعة معايير الجودة										
٤	تقديم ورقة خيارات السياسة										
٥	مراجعة معايير الجودة										
٦	مراجعة الجوانب الفنية										
٧	عرض السياسات على مجلس الوزراء										
٨	وضع خطة التنفيذ										
٩	الاقرار ومتابعة التنفيذ										

الازرق: الوزارة، الاحمر: الامانة العامة، البرتقالي: هيئة المستشارين او اللجان الوزارية الدائمة

## بعض التجارب الدولية في تعميم منظور النوع الاجتماعي :

يستعرض هذا الدليل بعض تجارب تعميم منظور النوع الاجتماعي في عدد من وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الدولية وللأطلاع على تفاصيلها بفتح روابط المصادر ذات العلاقة مع إشارة عن أختصاص التعميم وسياق العمل المتبع في تلك التجربة :-

المصادر ذات العلاقة	سياق العمل	التعميم على اساس الأختصاص	الوكالة/ المنظمة
صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA 	تعميم برنامج العنف على اساس النوع الاجتماعي في الطوارئ	تحديد المعايير الدنيا (١٦ معيار) لبرامج العنف على اساس النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ للناجيات	<a href="https://www.unfpa.org/resources/poster-inter-agency-minimum-standards-gender-based-violence-emergencies-programming">https://www.unfpa.org/resources/poster-inter-agency-minimum-standards-gender-based-violence-emergencies-programming</a>
برنامج الأمم المتحدة الأثامي UNDP 	تعميم النوع الاجتماعي في دورة المشروع	٦ أدوات صممت لمساعدة فريق المشروع على تعميم النوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل المشروع	<a href="https://www.undp.org/content/dam/somalia/docs/Project_Documents/Womens_20%Empowerment/Gender_20%20Made%Mainstreaming_20%20for%Easy_Handbook.pdf.20Staff1%Programme">https://www.undp.org/content/dam/somalia/docs/Project_Documents/Womens_20%Empowerment/Gender_20%20Made%Mainstreaming_20%20for%Easy_Handbook.pdf.20Staff1%Programme</a>
UN-Women هيئة الأمم المتحدة للمرأة 	تعميم النوع الاجتماعي في تطوير البرامج	نهج تعميم النوع الاجتماعي في تطوير البرامج متعدد الأوجه وبأبتاع مسارات متعددة	<a href="http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2014/gendermainstreaming-issuesbrief-en20%pdf.pdf?la=en&amp;vs=747">http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2014/gendermainstreaming-issuesbrief-en20%pdf.pdf?la=en&amp;vs=747</a>
الوكالة الأمريكية للتنمية USAID 	سياسة تعميم النوع الاجتماعي في برنامج الطاقة النظيفة في آسيا	تحديد ٤ اولويات لتعميم النوع الاجتماعي في كل مراحل و عمر البرنامج	<a href="https://mediamanager.sei.org/documents/Publications/Bangkok/SEI_2017_Report_USAID-CleanPowerAsia-GenderMainstreamingStrategy.pdf">https://mediamanager.sei.org/documents/Publications/Bangkok/SEI_2017_Report_USAID-CleanPowerAsia-GenderMainstreamingStrategy.pdf</a>
IGP-TAKAMUL برنامج تكامل	تعميم النوع الاجتماعي والأدماج الاجتماعي في توصيل الخدمات	يعتمد البرنامج تأسيس فرق المساواة والأندماج التي مهمتها تعميم منظور النوع الاجتماعي في كافة المراحل	
FAO منظمة الأغذية والزراعة 	سياسة منظمة الأغذية والزراعة على المساواة بين الجنسين تحقيق أهداف الأمن الغذائي في الزراعة والتنمية الريفية	وضع سياسة لتعميم النوع الاجتماعي ذات ٥ أهداف تعمل مع الدول لتحقيقها لغاية ٢٠٢٥ , وضع (١٥) معايير دنيا لتقييم التقدم المحرز	<a href="http://www.fao.org/3/a-bd714e.pdf">http://www.fao.org/3/a-bd714e.pdf</a> <a href="http://www.fao.org/3/a-i3205e.pdf">http://www.fao.org/3/a-i3205e.pdf</a>

## المعايير الوطنية لتعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات

وصلنا الآن الى الهدف الذي من أجله أعد هذا الدليل , والذي بذلت من اجله الجهود التي تم سردها آنفا . ان هذا الدليل تبنى المعايير المدرجة ادناه نتيجة النقاشات المعمقة بين خبيرات النوع الاجتماعي في مجموعة التركيز وبعد ان وجدنا انها المناسبة للبيئة العراقية والقابلة للتطبيق حاليا في مؤسسات الدولة , ونتيجة المراجعة مع مجموعة الناشطات النسويات الفاعلات في مجال مناصرة قضايا النوع الاجتماعي وهي :-

### أولاً- البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والتحصيل الدراسي :

جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والتحصيل الدراسي يعد الخطوة الأولى والمهمة في وصف الأفراد من حيث الاحتياجات والأدوار والفرص ، ونقاط الضعف ، والمساهمات في المجتمع ، وهي في ذات الوقت ضرورية لرصد الفجوات بين الجنسين ولوضع الحلول ومتابعة التقدم الحاصل في ردم الفجوات في البرامج والسياسات . عدد التلاميذ الموجودين في التعليم الابتدائي الحكومي حسب الصف والجنس والعمر للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨

نموذج : الجدول ادناه يقدم بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والتحصيل الدراسي في قطاع التربية (المصدر: تقرير التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨- الجهاز المركزي للإحصاء /مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ) :

جدول (١) بيانات مصنفة حسب العمر والجنس والمرحلة الدراسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية				
عدد التلاميذ الموجودين في التعليم الابتدائي الحكومي حسب الصف والجنس والعمر للعام الدراسي ٢٠١٧- ٢٠١٨				
المرحلة الدراسية	العمر	الذكور	الأناث	المجموع
الأول الابتدائي	٥	٤٠٤٨٥	٤٠٠٥٩	٨٠٥٤٤
	٦	٤٣١٢٥١	٤١٢٣٠٨	٨٤٣٥٥٩
	٧	١٠٧٥٢٤	٩٧٨٨٩	٢٠٥٤١٣
	٨	٣٤٧٠٩	٣٢٧٩٧	٦٧٥٠٦
	٩	١١٥٣٨	١٠٩٣٦	٢٢٤٧٤
	١٠	٥٧٣٣	٤٨٢٩	١٠٥٦٢
	المجموع		٦٣١٢٤٠	٥٩٨٨١٨
النسبة المئوية		%٥١,٣	%٤٨,٦	
السادس الابتدائي	١١	٢٠٣٧٢٢	١٨١١٩٩	٣٨٤٩٢١
	١٢	١٠٠٩٥٧	٩٠٨١٦	١٩١٧٧٣
	١٣	٤٨٢٩٠	٣٨٩٣٤	٨٧٢٢٤
	١٤	٢٧٦٢٤	١٧٠٤٤	٤٤٦٦٨
	١٥	١٣٤٤٧	٥٦٥١	١٩٠٩٨
المجموع		٣٩٤٠٤٠	٣٣٦٤٤٤	٧٣٠٤٨٤
النسبة المئوية		%٥٤,١	%٤٥,٨	

ملاحظة  
أرقام  
البيانات  
التي تم  
تحليلها في  
هذه الفقرة  
مأخوذة من  
(جدول-1)  
اعلاه

ويقترح هذا الدليل نموذج جدول (ملحق-٤) لجمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس والتحصيل الدراسي الخاصة بمؤسسات الدولة للبدء بالعمل به رسمياً

## ثانياً-تحليل النوع الاجتماعي :

هو دراسة لتحديد أوضاع النساء والرجال من حيث الاحتياجات والمسؤوليات والأولويات المتباينة بين الجنسين ، فضلاً عن التحديات ، المخاطر ، والفرص التي قد تؤثر على الجنسين ، وتشمل قياس الفجوات بين الجنسين بناءً على جمع بيانات مصنفة حسب الجنس ، تأخذ تحليلات النوع الاجتماعي أشكالاً متعددة اعتماداً على عوامل مختلفة وعلى مستويات مختلفة نموذج تحليل البيانات المصنفة في قطاع التربية :-

قياس فجوة النوع الاجتماعي : بأستخراج الفرق بين النسب المئوية للنساء والرجال في المؤشر المعين

حجم الفجوة = نسبة الذكور - نسبة الإناث

مثال لأستخراج فجوة النوع الاجتماعي بين التلاميذ ( الذكور والاناث ) المنخرطين في الأول الأبتدائي في الجدول (١)

$$(١) \quad ٥١,٣ - ٤٨,٦ = ٢,٧\%$$

تبين ان الفجوة بين الذكور والاناث المنخرطين في التعليم لأول مرة (في الصف الأول) منخفضة جدا , في حين يتسع حجم الفجوة الى الضعفين تقريبا عند وصول التلاميذ الى الصف السادس الأبتدائي حجم الفجوة بين التلاميذ والتلميذات المستمرين الذين وصلوا الى السادس الأبتدائي في الجدول (١)

$$٥٤,١ - ٤٥,٨ = ٨,٣\%$$

نسبة الذكور - نسبة الإناث

وتقاس فجوة النوع الاجتماعي في الأجر حسب المعادلة :-  $\frac{\text{نسبة الذكور} - \text{نسبة الإناث}}{\text{نسبة الذكور}}$

قياس دليل التكافؤ بين الجنسين (دليل تكافؤ النوع الاجتماعي) : حاصل قسمة نسبة النساء على نسبة الرجال لمؤشر معين

$$\text{مؤشر التكافؤ} = \frac{\text{نسبة الإناث}}{\text{نسبة الذكور}} \quad \text{لا تزيد قيمة مؤشر التكافؤ عن (١) .}$$

وكلما ارتفعت قيمة المؤشر مقتربة من (١) ازداد التكافؤ بين الجنسين وكلما انخفضت قيمة المؤشر مبتعدة عن (١) قل التكافؤ بين الجنسين

$$\text{مؤشر التكافؤ بين أعداد التلميذات والتلاميذ في الأول الابتدائي} = \frac{48,6}{51,3} = 0,94$$

وتنخفض قيمة مؤشر التكافؤ بين التلاميذ الذكور والاناث في السادس الابتدائي

$$\text{مؤشر التكافؤ بين أعداد التلميذات والتلاميذ في السادس الابتدائي} = \frac{45,8}{54,1} = 0,84$$

## ثالثا- وجود سياسة النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة :

اعتماد وتطبيق سياسة تفضي الطابع المؤسسي على الالتزام بتعميم منظور النوع الاجتماعي في العمليات والبرامج , كما تضع المبادئ التوجيهية لتعميم منظور النوع الاجتماعي وتدابير المساءلة خلال العمليات التنظيمية والهيكلية والبرامج والتنفيذ , وهذا يعني ان تلك المؤسسة :  
أ- تستفيد من عملية تطوير السياسة ، والتي تتطلب تحديد أولويات الفجوات بين الجنسين وتشاور داخلي على نطاق واسع ورفع مستوى الوعي  
ب- وضع المعايير والإدلة التي تسمح للمؤسسة بالتنسيق وأنسجام معيار المساواة بين الجنسين في كل العمليات والبرامج  
ولكي تتجسد السياسة لابد ان تحضى بتأييد وتبني قيادات تلك المؤسسة الذين تكون قراراتهم حاسمة في تطبيقها

## رابعا- وجود آليات مساءلة او محاسبة :

أن توفير آليات واجراءات مساءلة عن مدى تطبيق التزامات العراق الدولية الخاصة بالمرأة في مؤسسات الدولة يساهم في تحقيق ضمانات تعميم منظور النوع الاجتماعي في تلك المؤسسات ومنها الى نظام الدولة والمجتمع .  
ان الزام المؤسسات بتطبيق الاتفاقيات والالتزامات الدولية الخاصة بالمرأة وهي تحديدا التي تم ذكرها آنفا في (فقرة المنطلقات) :

اتفاقية سيداو

البيان المشترك

القرار ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة ذات العلاقة به

منهاج بيجين



## مراقبة تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي

تعد وحدات النوع الاجتماعي او شعب تمكين المرأة او من يمثلها (حسب التسمية في المؤسسة ذات العلاقة ) في الوزارات والهيئات المستقلة والقضاء ومجلس النواب والمحافظات هي المسؤولة تحديدا عن متابعة ومراقبة تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي في وزاراتها او محافظاتها او مؤسساتها والتنسيق مع دائرة تمكين المرأة باعتبارها الآلية الوطنية للمرأة في العراق حاليا . كما تعد المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني والتجمعات النسوية والنقابات وسائل رقابة مجتمعية لتطبيق التعميم ويمكنهم الضغط والتنسيق مع وحدات النوع الاجتماعي لتحقيق التقدم في التطبيق واستمراره

ويحدد هذا الدليل الخطوات الآتية لمراقبة التطبيق :-

\* **متابعة التقدم المحرز في تطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي :-** تقوم الآلية الوطنية بتعميم جدول متابعة التطبيق على وحدات النوع الاجتماعي او شعب التمكين

\* تقوم شعبة التمكين في كل وزارة او محافظة بتعبئة جداول المتابعة لكل معيار من معايير تعميم منظور النوع الاجتماعي واستخراج نسبة التقدم المحرز سنويا لكل معيار

نموذج جدول المتابعة (ملحق-٥)

\* **حساب أثر تطبيق التعميم (التقدم في تقليص الفجوات) =** قياس نسبة الانخفاض في حجم الفجوة المحددة

$$\text{مثال : نسبة الانخفاض في حجم الفجوة} = \frac{\text{حجم الفجوة بعد التطبيق}}{\text{حجم الفجوة قبل التطبيق}} \times 100$$

مثال تطبيقي افتراضي : لو افترضنا تم تطبيق معايير تعميم منظور النوع الاجتماعي في قطاع التربية لمدة محددة وتم الحصول على البيانات المفترضة ادناه للتلاميذ الحاليين في مرحلة السادس الابتدائي :-

المجموع	الأنثى	الذكور	العمر	السادس الابتدائي
٣٨٤٩٢١	١٨١١٩٩	٢٠٣٧٢٢	١١	قبل التطبيق
١٩١٧٧٣	٩٠٨١٦	١٠٠٩٥٧	١٢	
٨٧٢٢٤	٣٨٩٣٤	٤٨٢٩٠	١٣	
٤٤٦٦٨	١٧٠٤٤	٢٧٦٢٤	١٤	
١٩٠٩٨	٥٦٥١	١٣٤٤٧	١٥	
٧٢٧٦٨٤	٣٣٣٦٤٤	٣٩٤٠٤٠		المجموع
	%٤٥,٨	%٥٤,١		النسبة المئوية
٤٠٤٢٢٢	٢٠٠٥٠٠	٢٠٣٧٢٢	١١	بعد التطبيق (أرقام افتراضية)
١٩٦٩٣٧	٩٥٩٨٠	١٠٠٩٥٧	١٢	
٩٣٤٩٠	٤٥٢٠٠	٤٨٢٩٠	١٣	
٤٨١٧٩	٢٠٥٥٥	٢٧٦٢٤+	١٤	
٢٣٣٣٧	٩٨٩٠	١٣٤٤٧	١٥	
٧٦٦١٦٥	٣٧٢١٢٥	٣٩٤٠٤٠		المجموع
	%٤٨,٦	%٥١,٤		النسبة المئوية

حجم الفجوة بعد التطبيق = ٤٨,٦-٥١,٤ = ٢,٨ %

معدل الانخفاض في حجم الفجوة =  $\frac{٢,٨}{٨,٣} \times ١٠٠ = ٣٣,٧\%$

\* قائمة التحقق من تعميم منظور النوع الاجتماعي في كافة المراحل :- تقوم شعب التمكين بأستطلاع رأي المجموعات المختلفة المؤثرة والمتأثرة من تعميم منظور النوع الاجتماعي في كل قطاع ومحافظة بقائمة التحقق

## مثال: نموذج قائمة التحقق من تعميم منظور النوع الاجتماعي في سياسة قطاع التربية

### مرحلة تصميم الدراسة

- ١- هل تم جمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس والتحصيل الدراسي
- ٢- هل تم أستطلاع رأي الفئات التي من المحتمل ان تتأثر من السياسة
- ٣- هل أظهرت البيانات فروقا او تداخلات جندرية حسب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية , على سبيل المثال : العمر والتعليم , وحجم الأسرة والدخل , وغيرها
- ٤- هل تم استشارة المجموعات النسائية ادناه عند وضع السياسة : أختصاصيات في النوع الاجتماعي , مجموعة نساء مختصات بالقانون , مختصات في مجال الأعلام , نساء تربويات , منظمات غير حكومية مختصة في المجال التربوي , نساء من المحتمل يتأثرن إيجابا /سلبا من السياسة
- ٥- هل تم أدماج الاحتياجات الخاصة بالمرأة وقضايا النوع الاجتماعي في السياسة
- ٦- هل تتطلب السياسة أي إشارة محددة إلى النساء
- ٧- هل تتأثر النساء أو أي مجموعات معينة من النساء بالسياسة بشكل مختلف عن الرجال ؟
- ٨- هل سيكون هناك أي قيود أو محددات مفروضة على النساء (أو مجموعات معينة من النساء) بموجب السياسة
- ٩- هل السياسة ستعمل على تعزيز وضمن القضاء على التمييز ضد المرأة بواسطة :  
-تحسين أي تشريع سابق / سياسة عامة / برنامج كان فيه تمييزاً أو ضاراً بالنساء  
-إنشاء حماية قانونية وغيرها من الحماية لحقوق المرأة  
-تعزيز دور المرأة في صنع القرار  
-زيادة وصول المرأة إلى الموارد والسيطرة عليها  
-المساهمة في تمكين المرأة

### مرحلة تنفيذ السياسة

- ١٠- هل تأثرت النساء (من الهيئة التعليمية) او الفتيات (التلميذات) بشكل مختلف عن الرجال (من الهيئة التعليمية) او الفتيان (التلاميذ) أثناء عملية تنفيذ السياسة ، على سبيل المثال : الأهلية، المنافع ، إمكانية الوصول ، أو توفر تسهيلات الدعم ؟ بطريقة إيجابية أو سلبية
- ١١- هل كانت هناك أي تدابير خاصة لتلبية احتياجات المرأة ( من الهيئة التعليمية او التلميذات ) أثناء تنفيذ السياسة

### مرحلة مراقبة وتقييم السياسة

- ١٢- هل أدرج منظور النوع الاجتماعي في آلية رصد السياسة
- ١٣- هل تم إجراء تحليل جندي لتقييم ومراجعة تصميم وتنفيذ ونتائج السياسة ؟
- ١٤- هل تم استشارة أي من الجهات المبينة ادناه أثناء التقييم الخارجي للسياسة:  
-أختصاصيات في النوع الاجتماعي  
-مجموعة نساء مختصات بالقانون  
-نساء تربويات  
-منظمات غير حكومية مختصة في المجال التربوي  
-نساء من المحتمل يتأثرن إيجابا /سلبا من السياسة

ملحق (١) اسماء عضوات مجموعة التركيز ومن بديل عنهن في حالة غيابهن والجهة التي تمثلها كل عضوة

تسلسل	الاسم الأصلي	البديل	الجهة التي تمثلها
-1	Mmabatlharo Nono Dihemo ,Idah Agba	سحر محمود	بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)
-2	Valeria Vilardo	شهد ، وفاء النعيمي	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
-3	Eri Taniguchi	مها الوتار	صندوق الأمم المتحدة للسكان
-4	د. سندس عباس		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
-5	سعاد اللامي		برنامج تكامل - USAID
-6	د. ابتسام عزيز	أحد موظفي دائرة التمكين بتكليف من المدير العام	دائرة تمكين المرأة-الأمانة العامة لمجلس الوزراء
-7	د.سهام الكعبي		مركز دراسات المرأة-جامعة بغداد
-8	الباحثة شذى كاظم		مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية
-9	زينب علي حسين		وزارة التخطيط-بيانات المرأة
-10	دعاء عبد الرحمن يعقوب		قسم تمكين المرأة-وزارة التربية

ملحق (٢) عناوين الأوراق الخلفية وأسماء مقدميها من اعضاء مجموعة التركيز او من الضيوف الخبراء والباحثين

تسلسل	عنوان الورقة الخلفية	اعضاء مجموعة التركيز	الضيوف
-1	جهود أدماج وتكامل برنامج ( GBV ) في العمل الإنساني		Farid Gul - UNFPA
-2	تعميم منظور النوع الاجتماعي في تطوير البرامج	Valeria Vilardo	
-3	تعميم منظور النوع الاجتماعي في المشاريع	د.سندس عباس	
-4	أدماج منظور النوع الاجتماعي في برنامج تكامل IGPA/Takamul	سعاد اللامي	
-5	منهجية تنمية السياسات العامة : النهج العراقي		عبد المطلب العلوي – مدير قسم السياسات العامة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء
-6	منظور النوع الاجتماعي في التشريعات العراقية	الباحثة شذى كاظم	
-7	منظور النوع الاجتماعي في الخطط التنموية (1)	زينب العامري	
-8	منظور النوع الاجتماعي في الخطط التنموية (2)		عقود حسين سلمان – وزارة التخطيط
-9	الهيكلية المؤسسية للنوع الاجتماعي	د. ابتسام عزيز	د.خديجة الجابري ، أفرح مهدي ، راشيل وبرهام – برنامج تكامل
-10	منظور النوع الاجتماعي في المنهاج الوزاري	د.سندس عباس	
-11	منظور النوع الاجتماعي في برامج مراكز البحوث والدراسات التابعة للدولة (1)	د.سهام الكعبي	
-12	منظور النوع الاجتماعي في برامج مراكز البحوث والدراسات التابعة للدولة (2)	د.عامرة البلداوي	مؤسسة أم البيت للتنمية
-13	المعايير الوطنية المقترحة لتعميم منظور النوع الاجتماعي	د.عامرة البلداوي	مؤسسة أم البيت للتنمية
-14	النموذج التجريبي لتعميم منظور النوع الاجتماعي	د.عامرة البلداوي	مؤسسة أم البيت للتنمية



## ملحق (٣) استثمارة بيانات مراكز البحوث



Funded by  
**Women's Peace &  
Humanitarian Fund**  
A United Nations & Civil Society Partnership



### أستثمارة بيانات النوع الاجتماعي لمراكز البحوث والدراسات الحكومية

أسم المركز .....  
جهة الارتباط.....  
أقسام المركز ومهام كل قسم  
١.  
٢.  
٣.  
٤.

#### خطة المركز:

هل للمركز خطة:  نعم  كلا  
في حالة نعم، هل الخطة:  سنوية  خمسية  
هل الخطة مكتوبة ومصادق عليها  نعم  كلا  
هل تم تخصيص ميزانية لبرامج النوع الاجتماعي في الخطة: نعم  كلا   
هل تم تحديد باحثين متخصصين في مجال النوع الاجتماعي ضمن المنظومة البحثية للمركز:  
نعم  كلا   
ما هي برامج المركز ذات العلاقة بقضايا المرأة للعام ٢٠١٧؟  
١.  
٢.  
٣.  
٤.

ما هي برامج المركز ذات العلاقة بقضايا المرأة للعام ٢٠١٨؟  
١.  
٢.  
٣.  
٤.

ما هو العدد الكلي لبرامج المركز لعام ٢٠١٧

ما هو العدد الكلي لبرامج المركز لعام ٢٠١٨

